21 March 2016
Arabic

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
الدورة التاسعة عشرة
نيويورك، ١٦-١٩ أيار/مايو ٢٠١٦
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية
الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي
الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون
فيما بين بلدان الجنوب

موجز

يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة
٢٠١٤-٢٠١٥ ضمن الإطار الذي حددته خطة عمل بوينس آيرس لعام ١٩٧٨،
واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ١٩٩٥، ووثيقة نيروبي
الختامية التي اعتمدها في عام ٢٠٠٩ مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين
بلدان الجنوب. كما يتناول المبادرات والإنجازات الهامة للبلدان النامية، والدعم المقدم
للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من البلدان المتقدمة من خلال التعاون الثلاثي، وأدوار
منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

* SSC/19/L.2



الرجاء إعادة استعمال الورق

120416 010416 16-04465 (A)



أولا - مقدمة

١ - خُلف التعاون فيما بين بلدان الجنوب أثرا ملحوظا على المساعدة الإنمائية، والتجارة والاستثمار، وتطوير البنى التحتية والتحويلات المالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير رغم تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة الرئيسية. وتبلغ القيمة السنوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية بحسب أحدث تقدير ٢٠ بليون دولار (انظر A/70/311، الفقرة ٩). ولا يبين هذا الرقم أهمية المفاوضات الجماعية وأنشطة تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب التي اتسمت بالأهمية بالنسبة إلى ثلاث عمليات هامة في مجال السياسة العامة خلال الفترة قيد الاستعراض: وضع خطة عالمية للتنمية المستدامة على مدى ١٥ سنة تشير إلى وسائل تمويلها، وتبين كيفية الحد من احترار الغلاف الجوي الذي يسهم في تغير المناخ. وقد شارك عدد من الجهات المعنية في كل من تلك العمليات من المستويين العالمي ودون الإقليمي، في إطار إرساء الأساس للعديد من الاتفاقات الدولية المختلفة ذات الصلة. وسيضع أولها إطار العمل الوطني لعام ٢٠٣٠ ضمن ١٧ هدفا إنمائيا رئيسيا و ١٦٩ غاية؛ ويُبرز ثانيها كيف سيجري تمويل الخطة؛ ويهدف ثالثها إلى الحد من صافي التأثير على الغلاف الجوي إلى الحد الأدنى.

٢ - وكان لعمليات مماثلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تأثير على كيفية تصدي البلدان النامية لجملة أمور منها أوجه قصور البنى التحتية، والحصول على الأدوية بأسعار معقولة، والتهديدات الإقليمية للسلام والأمن، وقضايا التجارة والاستثمار، والتحديات التي تعترض إقامة مجتمع معلومات عالمي. ويشمل إجمالاً التعاون فيما بين بلدان الجنوب بلدان متنوعة و ١٠ مجموعات فرعية ضمن مجموعة الـ ٧٧، مع الإفصاح في المجال للخيار السيادي. وقد أحرزت نتائج باهرة. ففي أفريقيا، تبين التدفقات التجارية والاستثمارية الإقليمية غير المسبوقة ظهور أنماط نمو يقودها الاستهلاك الداخلي والإصلاحات الهيكلية. وفي آسيا، ما زالت معظم البلدان تنمو بوتيرة مطردة، ورغم تباطؤ النمو في الصين، ما برحت مبادرات هامة في مجالي البنى التحتية والهيكل تفتح إمكانيات هائلة في المنطقة. وخلق عقد من النمو السريع في أمريكا اللاتينية طبقة متوسطة فاق لأول مرة في التاريخ، عدد أفرادها عدد الفقراء^(١). وما برح التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تقوم عليه تلك الإنجازات يحظى بدعم متزايد من البلدان المتقدمة النمو ومنظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

(١) Louise J. Cord, Leonardo Lucchetti and Carlos Rodriguez-Castelan, "Shifting gears to accelerate shared prosperity in Latin America and Caribbean" (Washington, D.C., World Bank, 2013)

- ٣ - لقد أتى كل ما تقدم وليد التطبيق المباشر أو غير المباشر لخطة عمل بوينس آيرس لعام ١٩٧٨ لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان الإنمائية على نحو ما أعادت توجيهها استراتيجية الاتجاهات الجديدة لعام ١٩٩٥ ولاحقا وثيقة نيروبي الختامية التي اعتمدها في عام ٢٠٠٩ مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٤ - ويقدم هذا التقرير نظرة عامة توضيحية غير حصرية عن التطورات الرئيسية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة ووثيقة نيروبي الختامية. ورغم التقدم الكبير المحرز حتى تاريخه، فإن لا يزال من الممكن تحقيق أقصى قدر من مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة التحولية الجديدة. ويمكن بذلك للذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر بوينس آيرس لعام ٢٠١٨ أن يشكل فرصة سانحة للمجتمع الدولي لتقييم ما أنجز حتى تاريخه وتحديد كيفية الاستفادة من الفرص التي تنتظرنا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثانياً - السياق العالمي والاتجاهات العالمية

- ٥ - في العقد السابق لعام ٢٠١١، ارتفع حجم التجارة فيما بين بلدان الجنوب من خمس التجارة العالمية إلى نحو ربعها، وهي نسبة تناهز حجم التجارة فيما بين بلدان الشمال. وظل منذ ذلك الحين في حدود ٥ تريليون دولار بعدما نمت التجارة بين بلدان الشمال والجنوب لتبلغ ٤٠ في المائة من التجارة العالمية بحلول عام ٢٠١٣ (انظر [A/70/277](#)، الفقرة ٣) محققة منافع غير متكافئة. وزادت حصة ٤٨ من أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية خلال الفترة نفسها من ٥,٠ في المائة إلى ١,١ في المائة، وهي نسبة غير مسبوقه^(٢). بيد أن تباطؤ الطلب الصيني على السلع الأساسية ما برح يؤثر على جميع الاقتصادات الناشئة، وإن سجلت بعض القطاعات أداء جيداً. وتعزى في المقام الأول إلى آسيا وأمريكا اللاتينية زيادة قيمة الصادرات من الخدمات التجارية العالمية بنسبة الضعفين: ففي عام ٢٠١٤، بلغت تلك القيمة مستوى غير مسبوق قدره ٤,٩ تريليون دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٤).

- ٦ - وبعدها سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الجنوب مستوى مرتفعاً جديداً بلغ ٧٤١ بليون دولار في عام ٢٠١٥^(٣) وظلت البلدان النامية في آسيا المنطقة المتلقية

(٢) World Trade Organization, *International Trade Statistics 2015* (Geneva, 2015)

(٣) United Nations Conference on Trade and Development, *Global Investment Trends Monitor*, No. 22 (20 January 2016).

لأكبر حصة منها في العالم بأكثر من ٥٠٠ بليون دولار، سجلت الاقتصادات الناشئة نسبة قياسية بلغت ٣٦ في المائة من تدفقات الاستثمار العالمية إلى الخارج في عام ٢٠١٤، بعدما بلغت ١٢ في المائة عام ٢٠٠٧ (انظر A/70/311، الفقرة ١١). وكان أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في شكل رؤوس أموال، مرتبطة عادة بالاستثمارات التأسيسية^(٤)، ويهدف معظمها إلى تكثيف العلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان الجنوب. وقد شمل ذلك شركات البلدان النامية الساعية إلى حيازة أصول الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة النمو في الجنوب، وإلى الاستثمار بمبلغ يناهز ٥٠٠ بليون دولار في الخارج في عام ٢٠١٤، بزيادة نسبتها ٣٠ في المائة عن العام السابق^(٤).

٧ - ولا تزال الشركات الصينية والهندية والإماراتية هي الجهات المستثمرة الأبرز في أفريقيا. وقد شكّل بروز هؤلاء المستثمرين من بلدان الجنوب عاملاً جديداً تركز عليه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في السنوات الأخيرة^(٤). ومن حيث التدفق السنوي، أفيد بأن الاستثمار الصيني الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بلغ ٤,٤ في المائة من المجموع^(٤). وفي الوقت نفسه، ما برحت الاستثمارات التأسيسية في قطاعي التصنيع والخدمات الأفريقيين آخذة في التزايد من الصين والهند وجنوب أفريقيا لمواجهة الطلب المحلي المتزايد من الطبقة المتوسطة المتنامية. كما يعكس الاستثمار الصيني الأجنبي المباشر إلى أفريقيا الجهود التي تبذلها شركات التصنيع الرامية إلى تحويل الإنتاج إلى البلدان المنخفضة الأجر.

٨ - ويموّل جزء كبير من التعاون فيما بين بلدان الجنوب من موارد البلدان النامية (كما ورد في خطة عمل بوينس آيرس)، ويعمل العديد من الآليات المالية على تعميق التعامل فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك مبادلة العملات^(٥) والمصارف الجديدة^(٦). وتشمل ترتيبات مبادلة العملات المتبعة منذ عام ٢٠١٣ الصين - البرازيل (١٩٠ بليون ين صيني/ ٦٠ بليون ريال برازيلي)؛ جمهورية كوريا - ماليزيا (٥ تريليونات وون كوري/ ١٥ مليار

(٤) *World Investment Report 2015: Reforming International Investment in Governance* (٤)

(United Nations publication, Sales No. E.15.II.D.5).

(٥) مبادلة العملات هي اتفاقات مبرمة بين البلدان لدرء الاختلالات والصدمات الخارجية التي قد تطال أنظمتها المالية وذلك عن طريق تجميع عملاتها وتسخيرها للتجارة والاستثمار.

(٦) Sachin Chaturvedi, "Growing dynamism in South-South cooperation", in *Development Cooperation Report 2014: Mobilizing Resources for Sustainable Development* (Organization for Economic Cooperation and Development, Publishing, Paris, 2014).

رينغيت ماليزي)؛ وجمهورية كوريا - الإمارات العربية المتحدة (٨,٥ تريليون وون كوري/ ٢٠ بليون درهم إماراتي؛ وجمهورية كوريا - إندونيسيا (٧,١٠ تريليون وون/١١٥ تريليون روبية إندونيسية)^(٦). وفي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧، زادت الآن مبادرة تشيانغ ماي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والصين واليابان وجمهورية كوريا بنسبة الضعفين أموالها الأولية البالغة ١٢٠ بليون دولار. وأدرجت الهند ٢٣ شريكا محتملا لمبادلة العملات^(٦). وترد مناقشة للمصارف الجديدة لاحقا في هذا التقرير.

٩ - وظلت تحويلات المهاجرين الدوليين تفوق المساعدة الإنمائية الرسمية بهامش كبير (باستثناء أقل البلدان نموا، حيث تشكل المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة ٣٨ في المائة من التمويل الخارجي (انظر A/70/277، الإطار ١). وقُدرت بمبلغ ٤٣٦ بليون دولار في عام ٢٠١٤ ويُتوقع أن تفوق ٤٤٠ بليون دولار في عام ٢٠١٥^(٧). وتشكل الهجرة فيما بين بلدان الجنوب نسبة ٣٧ في المائة من مجموع المهاجرين في العالم، وهي تفوق الهجرة من الجنوب إلى الشمال بنسبة ٣٥ في المائة، كما تشكل التحويلات المالية المرتبطة بها ٣٤ في المائة من المجموع^(٤). وتتصدر منطقة آسيا والمحيط الهادئ الجنوب بتحويلات مالية تبلغ ٢١٨ بليون دولار (إضافة إلى إيرادات تبلغ ٤ تريليون دولار ومدخرات خاصة تبلغ ٦ تريليون دولار). وتأتي الهند والصين والفلبين في طليعة المستفيدين. وزادت التحويلات المالية إلى أفريقيا ستة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن ينمو التدفق الراهن الذي يفوق ٦٠ بليون دولار في العقد القادم ليصل إلى ٢٠٠ بليون دولار^(٨).

١٠ - وسُجل اتجاه عالمي ملحوظ يؤثر إيجابا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو الزيادة السريعة في الموصولية داخل البلدان النامية وفيما بينها نتيجة لانتشار الشبكات اللاسلكية. وفي عام ٢٠١٥، كانت البلدان النامية تحوي معظم اشتراكات الهواتف المحمولة في العالم البالغة قيمتها ٧,١ بليون دولار وثلثي وصلات الإنترنت العريضة النطاق البالغة قيمتها ٣,٢ بليون دولار^(٩). وبحلول عام ٢٠١٤، كان لجميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة مواقع شبكية وطنية، ومكّنت ١٠١ منها لمواطنيها من إنشاء حسابات

(٧) World Bank, Migration and Development Brief, No. 24 (April 2015).

(٨) Abdalla Hamdok, ed., *Innovative Financing for the Economic Transformation of Africa* (Addis Ababa, ٨)

.Economic Commission for Africa, 2015), p. 27

(٩) في عام ٢٠١٤، حدد "التوصيل في ٢٠٢٠: برنامج عمل عالمي لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم" الذي اعتمده في عام ٢٠١٤ مؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات، المعقود في بوسان من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نسبة دنيا مستهدفة تبلغ ٥٠ في المائة من وصل البيوت بالإنترنت للبلدان النامية (١٥ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نموا).

شخصية، و ٧٣ منها من تقديم معاملات ضرائب الدخل إلكترونياً، و ٦٠ منها من تسجيل مؤسسة تجارية^(١٠). ويعكس ذلك ثورة رقمية واسعة فتحت الباب أمام مستويات لم يكن بالإمكان تصورها سابقاً من التعامل فيما بين بلدان الجنوب.

١١ - ومن الاتجاهات العالمية التي لها أثر سلبي للغاية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية. وأشارت تقديرات المنظمة العالمية للنزاهة المالية^(١١) (آخر الأرقام) إلى أن البلدان النامية خسرت في عام ٢٠١٣ مبلغاً قدره ١,١ تريليون دولار في شكل تحويلات غير مشروعة نجمت بصورة رئيسية من عمليات سوء التسعير في التجارة والتهرب الضريبي والجريمة المنظمة. وبلغت هذه الخسارة وسطياً ما مقداره ١,٣ أضعاف مبلغ الـ ٨٥٨ بليون دولار في مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر ومقدار ١١,١ ضعف مبلغ الـ ٩٩,٣ بليون دولار في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في عام ٢٠١٣. ويحدد التقرير العالمي للنزاهة المالية لعام ٢٠١٥ إجمالي التحويلات غير المشروعة من البلدان النامية في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٣ بمبلغ قدره ٧,٨ تريليون دولار. وتفيد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن تكلفة التحويلات غير المشروعة التي تكبدتها أمريكا اللاتينية بلغت ١٥٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢، متجاوزة بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر البالغ ١٢٩ بليون دولار؛ وأكثر من ضعفي مبلغ الـ ٦٣ بليون دولار من التحويلات المالية و ١٠ أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المنطقة والبالغة ١٠ بلايين دولار (انظر E/2015/15، الفقرة ١٨). وبسبب التحويلات غير المشروعة، ما زالت أفريقيا تُعتبر كل سنة دائناً صافياً لبقية العالم منذ عام ١٩٨٣. وتمول التحويلات غير المشروعة طائفة واسعة من الأنشطة الإجرامية التي تعوق أو تعرقل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن أجل مكافحتها، حثت البلدان النامية على زيادة الشفافية في المسائل الضريبية وعلى فرض القيود على الشركات الوهمية التي تملكها جهات مجهولة^(١٢).

(١٠) World Bank, *World Development Report 2016: Digital Dividends* (Washington, D.C., 2016)

(١١) المنظمة العالمية للنزاهة المالية هيئة معترف بها دولياً تُعنى بالتدفقات المالية غير المشروعة التي أشارت إليها كل من مجموعة العشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الإقليمية المشتركة بين الحكومات. وتعتمد تحليلاتها على البيانات التي يصدرها البنك الدولي وعلى مصادر رسمية أخرى.

(١٢) دعت بلدان آسيا والمحيط الهادئ إلى عقد منتدى ضريبي إقليمي. وينظر كل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية في فرض قيود على الشركات الوهمية.

ثالثاً - البلدان النامية

ألف - أفريقيا

١٢ - تعزز الشراكات فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية التجارة والاستثمار وتطوير البنية التحتية والتصنيع والإنتاجية الزراعية في أفريقيا. ولا تبلغ حصة أفريقيا، التي يمثل عدد سكانها نسبة تقارب ١٥ في المائة من سكان العالم، سوى نسبة تزيد قليلاً عن ٣ في المائة من التجارة العالمية. وعلى مدى العقد الماضي، أُعيد توجيه الكثير من هذه العمليات التجارية باتجاه الشركاء الجنوبيين. وباتت البرازيل والصين والهند تشكل الآن وجهة نحو ربع مجموع صادرات أفريقيا، بعدما كانت هذه النسبة لا تفوق أكبر من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. بيد أن سوق الاتحاد الأوروبي لا تزال تصدر أسواق التصدير بالنسبة إلى أفريقيا. وتشتري الصين الآن صادرات أفريقية تفوق ما تشتريه الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتحتل الهند المرتبة الرابعة وتأتي البرازيل في المرتبة السادسة. وتصدر الآن تلك الاقتصادات الناشئة الثلاثة نسبة تقارب ٢٢ في المائة من واردات أفريقيا التي تبلغ قيمتها ٥٠١ بليون دولار، مقابل ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. وقد خفض تراجع أسعار السلع الأساسية من قيمة الصادرات الأفريقية بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٤ وأبطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك المنطقة الإقليمية إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ (من ٥ في المائة في ٢٠١٣) (انظر A/70/278، الفقرة ٥).

١٣ - ومع أن ثلاثة أرباع جميع صادرات البضائع الأفريقية إلى بقية أنحاء العالم ما زالت سلعاً أساسية أولية (انظر E/CA/CRCI/9/4، الفقرة ١)، فقد نمت التجارة داخل هذه المنطقة الإقليمية بنسبة ١١ في المائة في السنة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٣، فتجاوزت إلى حد بعيد نسبة ٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وشكلت السلع المصنعة والسلع الوسيطة نسبة ٣٥,٥ في المائة من التجارة بين البلدان الأفريقية في عام ٢٠١٤، مقابل نسبة ٣٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وساهمت الخدمات السياحية والمالية أكثر من غيرها في النمو^(١). وأزيلت الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق التجارة داخل التجمعات الأفريقية دون الإقليمية ونمت الصادرات بين بلدان أفريقيا بنسبة ٥٠ في المائة في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ وبنسبة أخرى قدرها ١١,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ محققة بذلك مبلغاً قدره ٦١,٤ بليون دولار. بيد أن هذا النمو السريع سُجل في المقام الأول داخل المناطق دون الإقليمية. وأفاد مصرف التنمية الأفريقي بأن حصة

الصادرات بين المناطق الأفريقية دون الإقليمية لم تزد إلا من ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٣^(١٣).

١٤ - وفي الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣، كانت جنوب أفريقيا أكبر دولة أفريقية مستثمرة في بقية مناطق القارة، حيث زادت حصتها سنويا بنسبة ٤٤,٢ في المائة. وكانت نيجيريا أيضا مستثمرا هاما في بقية أفريقيا، ركزت أساسا على القطاع المالي. وفي عام ٢٠١٤، كانت التدفقات فيما بين البلدان الأفريقية من أهم مصادر الاستثمار الأجنبي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مثل أوغندا (٤٥ في المائة) وبوروندي (٧٩ في المائة) وجنوب السودان (٦٤ في المائة) ورواندا (٦٢ في المائة)، وناميبيا (٤٢ في المائة). وشكّل تنامي أسواق المستهلكين، وتحسين الظروف المؤاتية للأعمال التجارية، والربط الإلكتروني عوامل تحث على الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية في الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والإسمنت وبيع المواد الغذائية بالتجزئة والطاقة^(١٣).

١٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اعتمد الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣، وهي كناية عن رؤية لمدة ٥٠ سنة أقرها في العام الفائت مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. وتحدد هذه الخطة عددا من المشاريع الرئيسية، بما فيها الاتفاق على جواز سفر أفريقي، و”إسكات دوي المدافع“ بحلول عام ٢٠٢٠، وإنشاء خط سكة حديد للقطارات الفائقة السرعة. واعتمدت في عام ٢٠١٥ خطة العمل العشرية الأولى لخطة عام ٢٠٦٣. وأبرز التقييم الذي أجري أثناء الذكرى السنوية الخمسين إنجازا آخر لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي: ألا وهو أن ٣٨٧ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باتوا يعيشون في بلدان ذات نظام ديمقراطي في عام ٢٠١٣ مقابل ٢,٥ ملايين شخص في عام ١٩٧٠.

١٦ - وقد بدأت المفاوضات بشأن إقامة منطقة قارية للتجارة الحرة في أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بهدف إبرام اتفاق بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وسيسهّل العديد من المبادرات دون الإقليمية المقدمة في عام ٢٠١٥ التوصل إلى تلك النتيجة. وأهم تلك المبادرات اتفاق ثلاثي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة وقعت عليه السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وثمة مبادرة أخرى هامة أيضا هي التعريفية الخارجية الموحدة التي أطلقتها الجماعة الاقتصادية لدول

(١٣) African Development Bank, OECD and United Nations Development Programme, *African Economic Outlook 2015: Regional Development and Spatial Inclusion*. (OECD Publishing, 2015)

غرب أفريقيا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي غضون ذلك، وقع أعضاء اتحاد المغرب العربي على ثلاثة من أربعة بروتوكولات ضرورية لإنشاء منطقة التجارة الحرة الخاصة بهم.

١٧ - وإثر اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، كُلفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإطلاق عملية تشاورية إقليمية تتعلق بإنشاء منتدى معني بالتنمية المستدامة وتحديد معايير عمله. وقد شهد العامان الماضيان أيضاً جهوداً لتنشيط العمل بشأن كل من البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. والبرنامج السابق، الذي أُطلق في عام ٢٠٠٣ في مابوتو، هو إطار سياساتي للتحويل الزراعي؛ وفي عام ٢٠١٤، احتفل مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في مالابو بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه، باتخاذ قرار القضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيُنفق ما نسبته ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية على التنمية الزراعية وسيساعد إطار لنتائج زخم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا على رصد ما يحرز من تقدم نحو تحقيق أهداف مثل خفض خسائر ما بعد الحصاد إلى النصف وتحسين الأمن الغذائي وزيادة القدرة على التكيف.

١٨ - وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، من المزمع إنشاء ممر بين الشمال والجنوب يربط بين منطقة التجارة الحرة الثلاثية المشتركة بين كل من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتشمل مشاريع التنمية المكانية الأخرى كلاً من ممر مابوتو الإنمائي والممر العابر لأفريقيا الذي يربط شمال أفريقيا بجنوبها ويبلغ طوله ٨ ٠٠٠ كيلومتر ويربط دار السلام في جمهورية تنزانيا المتحدة بديربان في جنوب أفريقيا، التي تعد أكبر موانئ القارة. ويرسي التعاون فيما بين بلدان الجنوب الأسس اللازمة لتحقيق الاستيعاب المكاني والروابط التي ستبني عليها السوق المشتركة الأفريقية.

١٩ - ويمكن الاستنتاج مما سبق بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يساهم في زيادة تكامل أفريقيا على النحو المتوخى في أهداف الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

باء - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٢٠ - شكّل تعزيز تنسيق التجارة وتحسين التكامل الإقليمي وتطوير الهياكل الأساسية جوانب من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الفترة المشمولة بالتقرير. ففي منطقة تمثل فيها التجارة فيما بين بلدان الجنوب نسبة ٥٤ في المائة من إجمالي صادراتها من السلع و ٥٣ في المائة من الواردات، اللتين سجلتا ارتفاعاً في السنوات الخمس

عشرة الماضية من ٢٧ في المائة و ٣٤ في المائة، على التوالي، تتفاوت فيها المشاركة دون الإقليمية إلى حد كبير^(١٤). وهي في حدها الأدنى في كل من جنوب آسيا (٦ في المائة)، وآسيا الوسطى (٧ في المائة) وجزر المحيط الهادئ (٧ في المائة). غير أن التجارة التي تقيمها تلك المناطق دون الإقليمية مع بقية دول آسيا هي أكبر حجماً من ذلك بكثير، ولا سيما في حالة منطقة المحيط الهادئ (٦٣ في المائة)^(١٤). فنلت التبادل التجاري لوسط آسيا وجنوبها يتم مع اقتصادات آسيوية أخرى، ومن المتوقع أن يزداد هذا التبادل نتيجة للتشجيع المنسق للتجارة. وتنفذ أكبر عملية تبادل تجاري لآسيا داخل المنطقة دون الإقليمية في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) زائدا الصين واليابان وجمهورية كوريا (٤٥ في المائة). وتمثل تجارة آسيان مع باقي دول آسيا نسبة ٤٤ في المائة من إجمالي تجارتها، ولكن التجارة فيما بين أعضائها ما برحت دون نسبة ٢٥ في المائة منذ عدة سنوات^(١٤).

٢١ - والخطوتان البارزتان نحو تحقيق مزيد من التكامل الإقليمي في آسيا كانتا إعلان كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ للأعضاء العشرة في الجماعة الاقتصادية لآسيان وتعيين أمانة دائمة للأعضاء السبعة^(١٥) في مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات. وبما أن هذه المبادرة تضم أعضاء من آسيان ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، فهي قد تشكل جسراً أساسياً يربط بين مجموعتين يمكن أن يحقق أوجه تآزر هائلة. كما أن تعيين أمين عام لمبادرة خليج البنغال في عام ٢٠١٥ رفع سقف توقعات التعجيل بالتنمية الإقليمية؛ وتم تحديد ما يقرب من ١٠٠ مشروع للأعمال ذات الأولوية التي تنفذ تحت إشراف بلدان معنية. وفي الوقت نفسه، توصلت الهند إلى اتفاق نفطي رائد مع الإمارات العربية المتحدة، وهي تسعى إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي. وعلى الصعيد الآسيوي الأوسع نطاقاً، تتواصل الحادثات التي بدأها الصين بشأن كل من ميثاق التجارة الكبرى والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٢ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، بُذلت في آسيا عدة محاولات فيما بين بلدان الجنوب تجلت في مبادرات للهياكل الأساسية اتخذت في مختلف مراحل الإعداد والتنفيذ. وتشمل هذه المبادرات الطريق الرئيسي الذي يربط بين ألماتي وبيشكيك في آسيا الوسطى والممول جزئياً من مصرف التنمية الآسيوي، ومشروع الربط الكهربائي بين بنغلاديش والهند الذي تموله

(١٤) Asian Development Bank, *Asian Economic Integration Monitor: November 2014* (Mandaluyong City, Philippines, 2014).

(١٥) بنغلاديش، وبوتان، وتايلند، وسري لانكا، وميانمار، ونيبال، والهند.

الحكومتان، ومشروع مد خط أنابيب الغاز الطبيعي بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، وصندوق البنية التحتية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي يحتوي على مبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار، وصندوق الصين للبنية التحتية لطريق الحرير الذي يحتوي على مبلغ قدره ٤٠ مليار دولار. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، سيتطلب سد العجز في الهياكل الأساسية لبلدان آسيا والمحيط الهادئ في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية والمياه والصرف الصحي مبلغاً قدره ٨,٢٢ تريليون دولار تقريباً. و”خلال الفترة نفسها، سيلزم مبلغ قدره ٣٢٠ بليون دولار تقريباً لما يزيد عن ١٢٠٠ مشروع من مشاريع البنية التحتية الإقليمية“^(١٤). وفي أفغانستان ومناطق غرب آسيا، سيُلقي التعافي من سنوات النزاع المسلح عبئاً ثقيلاً آخر. وقد دعا أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى إعداد دراسة جدوى لإنشاء بنك عربي للتعمير والتنمية لسدّ فجوة تمويلية قدرها ٣,٦ تريليون دولار للفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ (انظر E/2015/15، الفقرة ٢٥).

٢٣ - وفي فترة تسودها الأخبار المروعة عن معاناة اللاجئين الأفريقيين والسوريين، كانت القصة الإيجابية إلى حد كبير للمهاجرين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد سقطت من انتباه الجمهور. فمن بين ما يُقدر بـ ٢٣١,٥ مليون مهاجر في العالم في عام ٢٠١٣، كان أكثر من ٩٥ مليون منهم قادمين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وكان ما يزيد على ٥٩ مليون منهم في المنطقة نفسها^(١٦). وتدفعات المهاجرين الإقليميين، وهي في الغالب ظاهرة تحدث فيما بين بلدان الجنوب، يتم تيسيرها وتنظيمها رسمياً من جانب الحكومات ولكن تديرها وكالات خاصة، مما يتطلب تحسين تنظيمها. ومن الجدير بالذكر أن الشاغل المعرب عنه في خطة عمل بوينس آيرس عن هجرة الأدمغة من البلدان النامية قلما يُعرب عنه الآن لأن التجربة أثبتت أن المهاجرين ذوي المهارات العالية ينشئون روابط مفيدة دائمة في البلدان المرسل والمستقبل على حد سواء^(١٧).

٢٤ - ومسائل الحد من الفقر وغيرها من المكاسب الاقتصادية المتأتبة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لها أهمية كبيرة بالنسبة لمناطق أخرى في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

(١٦) Economic and Social Commission for Asia and the Pacific and others, *Asia-Pacific Migration Report 2015: Migrants' Contributions to Development* (2016).

(١٧) Michael A. Clemens, “A case against taxes and quotas on high-skill emigration”, Working Paper, No. 363 (Washington, D.C., Centre for Global Development, 2014).

جيم - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٥ - في ضوء انخفاض التجارة الإقليمية، كانت مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر وضوحاً في النهوض بالتكامل الإقليمي، وتطوير الهياكل الأساسية، وتنسيق السياسات بشأن السياحة والحد من التفاوتات الاقتصادية. وقد دفعت دورات الازدهار والكساد المتعاقبة في أسعار السلع الأساسية^(١٨) إلى حدوث انخفاض في صادرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥. معدل لم يُشهد منذ الكساد الكبير^(١٩). ففي النصف الأول من عام ٢٠١٥، انكمشت قيمة التجارة الإقليمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً.

٢٦ - وعقدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قمتيها الثانية والثالثة في عام ٢٠١٤ (كوبا) وفي عام ٢٠١٥ (كوستاريكا). وناقشت قمة الجماعة لعام ٢٠١٤ خطة لتطوير الموارد الوطنية في المنطقة الإقليمية^(١٨). وفي الوقت نفسه، واصل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وهو من العمليات الأقدم لمؤتمرات القمة للتكامل القاري، إحراز تقدم صوب تحقيق جماعة اقتصادية كاملة لها عملة مشتركة وبرلمان مشترك وجوازات سفر مشتركة. وفي عام ٢٠١٥، ركز الفريق العامل التابع للاتحاد، المعني بالتكامل المالي على جملة أمور منها المصادر الابتكارية لتمويل تطوير البنية الأساسية ونظام للاحتياطي الإقليمي. وثمة عملية ثالثة على أعلى مستوى، وهي مؤتمر قمة الأمريكتين، الذي يضم أيضاً كندا والولايات المتحدة، وقد عقد دورته السنوية العشرين في بنما، مع حضور كوبا للمرة الأولى.

٢٧ - ووردت تقارير عن اقتراح صيني رسمي بإنشاء خط للسكك الحديدية عبر القارة يربط ساحل المحيط الهادئ في بيرو بساحل المحيط الأطلسي في البرازيل. وفي الوقت نفسه، يستمر التنفيذ في المشروع الهائل لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية^(٢٠) بشأن ربط الطرق السريعة والطرق المائية وشبكات الكهرباء والاتصالات في جميع أنحاء القارة.

(١٨) Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), "Natural resources: status and trends towards a regional development agenda in Latin America and the Caribbean", (Santiago, United Nations, 2013).

(١٩) *Latin America and the Caribbean in the World Economy: The Regional Trade Crisis — Assessment and Outlook* (United Nations publication, Sales No. E.15.II.G.5)

(٢٠) Initiative for the Integration of the Regional Infrastructure of South America

٢٨ - وكان أحد المواضيع البارزة التي جرى التأكيد عليها خلال الاحتفالات بالذكرى السنوية الأربعين للجماعة الكاريبية في عام ٢٠١٣ هو الحاجة إلى تحسين الاستفادة من مزايا الوجود في واحد من أكثر البحار في العالم من حيث حجم السفر عبره، ومجاورة أضخم اقتصاد في العالم. وثمة خطوة هامة في هذا الاتجاه في عام ٢٠١٥ تتمثل في الإعلان بأن الصين ستبني ميناء لحاويات المياه العميقة بمبلغ ١,٥ بليون دولار على اثنتين من الجزر الصغيرة من جامايكا يكون قادرا على استيعاب السفن الضخمة القادمة من خلال قناة بنما التي جرى توسيعها حديثا. وثمة طريق سريع طوله ٦٧ كيلومترا ممول من الصين جار تشييده في جامايكا، مع وجود خطط لإنشاء فنادق وإقامة مشاريع إسكانية على امتداده.

٢٩ - وظلت الصين أكبر مقرض في المنطقة منذ عام ٢٠١٠، وهي أكبر سوق للتصدير بالنسبة للبرازيل - أكبر اقتصاد في المنطقة. وفي عام ٢٠١٣، منحت الجمعية الوطنية في نيكاراغوا امتيازاً لمدة ٥٠ عاماً إلى شركة خاصة من هونغ كونغ لبناء وتشغيل ممر مائي جديد مواز لقناة بنما.

٣٠ - وفي السنوات الأخيرة، كانت أمريكا اللاتينية المنطقة الوحيدة التي قد ضاقت فيها الفجوة بين الأغنياء والفقراء رغم أنه كان بها أعلى مستويات المساواة الاجتماعية في الجنوب^(١). ويعود هذا النجاح إلى عقد من النمو الاقتصادي السريع الذي أدى إلى انخفاض البطالة، ويعود الفضل أيضاً إلى البرامج الاجتماعية التي جرى ابتكارها في البرازيل لدعم الأسر بالمال والمعونة الغذائية. وقامت البرازيل وشيلي والمكسيك بدور ريادي في نشر هذه البرامج والسياسات ذات الصلة إلى دول أخرى في أمريكا اللاتينية وفي مناطق أخرى من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتهدف المنطقة إلى إنهاء الجوع تماماً بحلول عام ٢٠٢٠.

٣١ - واستمرت دول أمريكا الوسطى في النمو رغم الانكماش الإقليمي بسبب السياحة الدولية (انظر A/70/215). وقد نجحت، بقيادة منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، في مضاعفة عدد السياح الدوليين الوافدين منذ عام ٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ٩ ملايين في عام ٢٠١٣، ومضاعفة إيرادات السياحة ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٩ بلايين دولار. وتتولى أمانة منظومة أمريكا الوسطى للتكامل السياحي توجيه التنمية المستدامة من خلال البرامج الشاملة لعدة قطاعات التي تعزز التنوع البيولوجي والنشاط الثقافي وحفظ التراث. وثمة مبادرة إقليمية بارزة لحماية ممر الشعب المرجانية لأمريكا الوسطى، وهو من الأصول الطبيعية والثقافية والاقتصادية التي لا تقدر قيمتها بثمن.

دال - التعاون الأقاليمي

٣٢ - كانت اجتماعات القمة الأقاليمية الرامية لوضع استراتيجيات وخطط، وتعزيز تنسيق السياسات وإطلاق المبادرات المشتركة، أبرز أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشهدت الفترة المشمولة بالاستعراض الذكرى السنوية الستين للمؤتمر الأفريقي - الآسيوي لعام ١٩٥٥ في بانونغ، إندونيسيا، والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧. وفي الاحتفال بذكرى بانونغ، أعلنت إندونيسيا عن مركز أفريقي - آسيوي دائم من أجل وضع الاستراتيجيات بشأن ما هو الآن التفاعل الأكثر نشاطا بين قارتين. وشملت عمليات مؤتمرات القمة الهامة الأخرى اجتماع القمة الثالث الذي يُعقد كل ثلاث سنوات لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية^(٢١) المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ الذي كان فيه تجمع للمنطقة المرسله والمنطقة المتلقية لأكثر عدد من سكان الشتات القادمين من الشرق الأوسط في العالم؛ وقد نمت التجارة فيما بينهما من ٦ مليارات دولار إلى ٣٣ بليون دولار خلال عقد من الزمان. وقد دعا مؤتمر القمة المشترك الثالث بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٣ (ومن المقرر أن يليه مؤتمر في عام ٢٠١٦)، إلى فرض قيود على الملاذات الضريبية، وأقر ٢٧ مشروعا مشتركا في ميادين متنوعة. ووضعت أحدث مؤتمرات القمة بين أمريكا اللاتينية والصين، وأفريقيا والصين، وأفريقيا والهند، استراتيجيات لعلاقات تبلغ قيمتها عدة بلايين من الدولارات. وناقش مؤتمر قمة الصين وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في عام ٢٠١٤، كيفية زيادة التجارة إلى ٥٠٠ بليون دولار سنويا، وتوقع زيادة حجم الاستثمار الصيني في أمريكا اللاتينية إلى ٢٥٠ بليون دولار في عشر سنوات. وأعلن اجتماع أفريقيا والصين عن تحول في استراتيجية الاستثمار تعكس انخفاض الطلب الصيني على السلع الأفريقية (باستثناء الأخشاب)^(٢٢) وإعادة توجيهها نحو ٦٠ بليون دولار من القروض والمنح من أجل تطوير الهياكل الأساسية، والتعاون التقني وبناء القدرات. وحدد مؤتمر القمة الأفريقية الهندية دعما مقدما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ واستمرار الزيادة السريعة في التجارة المتبادلة (المتزايدة بنسبة ٣٢ في المائة في السنوات الأخيرة)^(٢٣) المقدرة بمبلغ ٩٠ بليون دولار في عام ٢٠١٥.

(٢١) تشمل ٢٢ عضوا من جامعة الدول العربية و ١٢ عضوا في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

(٢٢) الصين هي الآن أكبر مستورد للأخشاب الأفريقية وفقا لمعهد الموارد العالمية.

(٢٣) Confederation of Indian Industry and World Trade Organization, "India-Africa: South-South trade and investment for development" (2013).

وقد اتفق ١٢ بلدا على اتفاق شراكة المحيط الهادئ، وهو اتفاق تجاري أقاليمي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قادت عمليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب الأعمال التحضيرية لاثنين من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وهما: المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢٤) (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). واعتمد الأول إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛ وأدى الأخير إلى برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية (٢٠١٤-٢٠٢٤) وأحد عناصره هو مجمع التفكير الدولي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الذي أُنقذ عليه في اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٥. وستفضي عملية ثالثة يقودها التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى إجراء استعراض بمنتصف المدة في أيار/مايو ٢٠١٦^(٢٥) لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

٣٤ - قامت بلدان مجموعة البريكس الخمسة (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) بإنشاء مصرف التنمية الجديد الذي بدأ عمله في عام ٢٠١٥. وبدأت المجموعة أيضا إجراءات كي تتمكن بحلول عام ٢٠٢٠ من القضاء على ما يسمى "أمراض المناطق المدارية المهملة" من قبيل داء الخيطيات اللمفاوية، والديدان المعوية، والطفيليات المسببة للعمى، والديدان المفلطحة التي تعيش في الدم، وغيرها من الأمراض المتوطنة في نحو ١٥٠ بلدا، والتي تؤثر في شخص من كل ستة أشخاص في جميع أنحاء العالم.

٣٥ - وأصبحت الأطر التعاونية الأقاليمية وسيلة رئيسية لتعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب والتبادلات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

رابعا - البلدان المتقدمة النمو

٣٦ - أتاح التعاون الثلاثي فرصا للشركاء في الشمال والجنوب للتصدي معا للتحديات العالمية المشتركة من قبيل الهجرة، والقرصنة، والإرهاب والاتجار بالمخدرات. وشهدت الفترة المشمولة بالاستعراض أيضا عددا من الحوارات والمبادرات الثلاثية الرفيعة المستوى. وأعقب

(٢٤) تقرير المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (آيبا، ساموا، ١-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤). (A/CONF.223/10).

(٢٥) قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٣١.

مؤتمر القمة الرابع للاتحاد الأوروبي - أفريقيا (نيسان/أبريل ٢٠١٤) بشأن علاقتهما الاستراتيجية مؤتمر قمة طارئ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) أنشئ فيه صندوق استثماري لحالات الطوارئ بقيمة ١,٨ بليون يورو من أجل أفريقيا للتصدي لمشكلة هروب اللاجئين الأفارقة عبر البحر المتوسط. وتناول أول مؤتمر قمة لقادة الولايات المتحدة وأفريقيا (آب/أغسطس ٢٠١٤) كلا من الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية للتنمية وجوانبها العسكرية، وتشمل الجوانب الأخيرة التدريب، وبناء القدرات الدفاعية، والعمليات ضد القراصنة والقوى الإرهابية وتجار المخدرات. وشملت مؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية السنوية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ البرتغال وإسبانيا في حوار مستمر بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك مع ١٩ من الدول الأيبيرية - الأمريكية.

٣٧ - وفي سياق المشاكل المستمرة المتعلقة بتنوع تعاريف وشروط المانحين للمساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، كان هناك اهتمام متزايد بالتعاون الثلاثي، وهو طريقة طرحها مؤتمر طوكيو الدولي الأول المعني بالتنمية في أفريقيا الذي عقدته اليابان في عام ١٩٩٣ استجابة للانخفاض الحاد في المساعدة الإنمائية. وقد عقدت مؤتمرات قمة طوكيو كل خمس سنوات منذ ذلك الحين، وحضرها العديد من البلدان المانحة ووكالات المعونة العاملة. وفي عام ٢٠١٣، ضم مؤتمر طوكيو الدولي الخامس ٤١ من القادة الأفارقة، والبلدان المانحة الرئيسية و ٤٥ من الوكالات الدولية. وقد انتشرت مبادرات التعاون الثلاثي أيضا في مناطق أخرى من الجنوب واجتذبت ذلك اهتماما متزايدا من المخلصين. وفي عام ٢٠١٤، وفي أول اجتماع رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، قادت المكسيك وإندونيسيا مناقشات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال تبادل المعارف. وفي عام ٢٠١٥، قام البرنامج الأيبيري - الأمريكي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بنشر المبادئ التوجيهية الأولى للتعاون الثلاثي. ومن المتوقع أنه سيكون للتعاون الثلاثي أهمية متزايدة في خطة التنمية، مما يدفع الجهود الرامية إلى تحديده.

٣٨ - ومن بين المزايا الرئيسية للتعاون الثلاثي تولى زمام الأمور على الصعيد الوطني والتركيز على المشاكل ذات الأولوية العالية التي تُحددها البلدان النامية. وهذه خاصية تتجلى بوضوح في الحافظة المتنوعة للوكالة اليابانية للتعاون الدولي بالنظر إلى عقدها شراكات مع كل من البرازيل ومصر والمكسيك والمغرب وتونس لمساعدة بلدان نامية أخرى على التغلب على التحديات التي تواجهها في مجالي الزراعة والأمن الغذائي؛ ومع ماليزيا للارتقاء بمستوى موصولة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبأمنها البحري؛ ومع كمبوديا فيما يتعلق بأنشطة إزالة الألغام.

٣٩ - وتتخصص وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، التي تُعد أكبر برنامج للمساعدة الإنمائية في العالم، في الاستفادة من شراكات القطاعين العام والخاص لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر وتوسيع النطاق، بحيث تتعاون مع أكثر من ٣ ٥٠٠ شريك من القطاع الخاص وتُخصص موارد مالية تُقدر بأكثر من ٢٠ بليون دولار. وعلى سبيل المثال، يسعى التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية إلى إخراج ٥٠ مليون شخص من دائرة الفقر على مدى ١٠ سنوات، وذلك بالجمع بين إصلاحات الحوكمة في أفريقيا وبين تعهدات مالية وتقنية بقيمة ٨ بلايين دولار؛ وقد أسهمت هذه المبادرة في إنشاء حوالي ٣٧ ٠٠٠ فرصة عمل حتى الآن، واستفاد منها ما يزيد عن ٣ ملايين من صغار المزارعين. وهناك أيضاً برنامج توفير الكهرباء لأفريقيا، الذي يعقد شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل الزيادة في إنتاج الكهرباء. وفي آسيا، تستفيد وكالة التنمية الدولية من الخبرات الهندية والإندونيسية لمعالجة طائفة من المسائل المتعلقة بالتنمية.

٤٠ - وبرزت مبادرة المعونة لصالح التجارة، بوصفها عنصراً هاماً في التعاون الثلاثي، بقوة في نتائج مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في عام ٢٠١٤. وتدعم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية شبكة السياسات الاقتصادية والتجارية لجنوب شرق آسيا، وهي مبادرة مقرها سنغافورة تهتم بالملكية الفكرية على الصعيد الإقليمي وترمي إلى تعزيز النمو وزيادة التجارة والاستثمار عبر الحدود. ويشكل الأمن عنصراً قوياً آخر في نتائج مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وفي الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠١٤ المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ومن العناصر القوية للتعاون الثلاثي أيضاً التعاون في المجال البيئي، كما يتضح من الدور الذي تؤديه ألمانيا في دعم مبادرة لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية لإنشاء آليات تعويضية فيما يتعلق بإزالة الغابات وتدهور الغابات. وفي عام ٢٠١٥، وقعت إندونيسيا على اتفاق مع النرويج لمواصلة وتوسيع دعمهما المشترك في المجالات ذات الأولوية العالية المتصلة بإنفاذ القانون وتمكين المرأة والتعليم الشامل للجميع في أفغانستان.

٤١ - وتشير المناقشة المذكورة أعلاه إلى أن عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ العالمية سوف تستفيد إلى حد كبير من التعاون الثلاثي، من خلال حشد جهود الشمال والجنوب حول الأهداف الإنمائية المشتركة.

خامسا - منظومة الأمم المتحدة

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالعديد من أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات متنوعة، وذلك تلبية للطلب المتزايد على التعاون بين بلدان الجنوب. وترد في الفقرات التالية أمثلة توضيحية وليست حصرية عن الأنشطة التي تدعمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أثناء تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي شرعت في تنفيذها في عام ٢٠١٤ استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (انظر A/71/63).

٤٣ - وامتثالاً لهذا القرار، أعادت العديد من كيانات الأمم المتحدة توجيه استراتيجياتها وسياساتها وأنشطتها المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب، بحيث أدرجت ٢٣ منظمة، من أصل ٢٥ منظمة جرى استقصاؤها في عام ٢٠١٥، هذه الطريقة في خططها الاستراتيجية، وأبلغت ٢٠ منظمة من أصل ٢٥ عن هذه المسألة في تقاريرها السنوية (المرجع نفسه). وهناك ١٣ وكالة يتفرغ موظفوها بشكل كامل أو جزئي للتعاون بين بلدان الجنوب. وقد أجرى كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة العمل الدولية تقييمات وتقديرات لسياساتها واستراتيجياتها في البرمجة المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب (انظر A/69/153).

٤٤ - وتستند الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى وظيفة التنسيق على نطاق المنظومة التي يضطلع بها البرنامج وإلى اتساع المجالات التي تغطيها أنشطته القطرية والبرنامجية، الأمر الذي يسهّل تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد القطري. ويتراوح الدعم التنفيذي الذي يقدمه البرنامج بين بناء القدرات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب (بالتعاون مع كل من مصر وإندونيسيا والعراق والمكسيك وتركيا)، والعمل على الصعيد الإقليمي من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للمشاريع الأقاليمية، من قبيل "مبادرة ١٠٠ مركز فكري". ويُعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة قائداً آخر في هذا المجال، إذ أدمج التعاون بين بلدان الجنوب إدماجاً كاملاً في عمله بوصفه آلية شاملة لعدة قطاعات وأساسية في بناء القدرات الوطنية. وبالمثل، يُوظف برنامج الأغذية العالمي في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداتين للتنفيذ فيما يتعلق بالبرمجة وتعزيز القدرات الوطنية والمجتمعية من أجل بناء الاكتفاء الذاتي من الغذاء والأمن الغذائي وشبكات الأمان. وأنشأ

صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٥ مشروعاً جديداً للتعاون بين بلدان الجنوب، وهو بصدد إعداد خطة عامة جديدة. ويؤدي برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، الذي يشارك في إدارته اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، دور المنبر للحوار بشأن السياسات الإقليمية وتبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات من أجل التعاون الاقتصادي والبيئي فيما بين بلدان أفغانستان وأذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. ولدى هيئة متطوعي الأمم المتحدة إطار استراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ يشمل مشاركة آلاف المتطوعين المهنيين القادمين في معظمهم من الجنوب العالمي، بالإضافة إلى تيسير تبادل المهارات والخبرات بين بلدان الجنوب. ويشكل التعاون بين بلدان الجنوب أيضاً أحد المبادئ الرئيسية لاستراتيجية شراكات متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٤٥ - ويُعد كل كيان في منظومة الأمم المتحدة مركزاً لتبادل المعلومات بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن بين الأكثر المبادرات تركيزاً في هذا الصدد هناك برنامج البنك الدولي لتبادل المعارف بين بلدان الجنوب على شبكة الإنترنت؛ وقادة بيانات جدول أعمال تطوير المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي تقدم الأنباء بشأن مبادرات التعاون وإتاحة المعلومات والروابط إما مجاناً أو بتكلفة منخفضة لما يزيد عن ٢٠ ٠٠٠ دورية وكتاب وأعمال مرجعية؛ والمؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي يعمل على "التقدير الكمي للتعاون بين بلدان الجنوب"^(٢٦)؛ والبوابة التعليمية الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التي تضم حوالي ١ ٢٠٠ رابط شبكي لمساعدة المدرسين والإداريين على تحسين التعلم في أفق تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ويقوم كل من الشبكة الآسيوية لتبادل الحلول والمرفق العالمي للمعارف التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتبادل المعلومات والدروس المستفادة. وتُتيح مبادرة إدارة المخاطر في منطقة البحر الكاريبي لجزر البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ تبادل المعارف بشأن الأحداث المتصلة بتغير المناخ. وتُعد منظمة الأغذية والزراعة مركزاً لتبادل المعارف بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك من خلال وحدة مخصصة في المقر، بالإضافة إلى التمثيل الإقليمي. وتتضمن حافظة مشاريعها الكبيرة مشاريعاً جارية وأنشطة تشمل عقد الاجتماعات والجولات الدراسية والمؤتمرات والمنشورات وقواعد البيانات والمنابر الشبكية. وتُعد الفاو أيضاً مصدراً لوضع معايير التنمية الزراعية؛ وكمثال

(٢٦) القرار ٦٨٨ (د-٣٥) للجنة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها المعقودة في ليما، بيرو، في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

حالي على ذلك، هناك تعاون المنظمة مع المغرب في تحديد التكيف الزراعي والقدرة على الصمود في مواجهة الأحداث المناخية.

٤٦ - وظلت المعارض السنوية لمنظومة الأمم المتحدة، التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالتعاون مع مختلف المنظمات لنشر المعلومات المواضيعية والتنظيمية، تشكل ملتقيات للحوار المتعدد الأوجه بشأن استراتيجيات وبرامج التعاون بين بلدان الجنوب. وفي عام ٢٠١٤، نُظِم المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في واشنطن العاصمة، الذي استضافته منظمة الدول الأمريكية؛ وفي نفس العام، استضافت قطر معرضاً إقليمياً لتنمية بلدان الجنوب. وفي عام ٢٠١٥، استضافت مدينة جاكرتا معرضاً بمناسبة الذكرى الستين لمؤتمر باندونغ الآسيوي الأفريقي، وعُقد في ماكاو بالصين منتدى لوضع الاستراتيجيات بين أصحاب المصلحة رفيعي المستوى من بلدان الجنوب.

٤٧ - وعلى الرغم من أن بعض الوكالات التي ردت على استبيان مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب قد ذكرت الموارد التي تعهدت بتخصيصها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فمن المستحيل تقدير حجم الدعم المقدم على نطاق المنظومة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالنظر إلى أن ترتيبات الميزنة والإبلاغ الحالية لا تسمح بجمع المعلومات وتحليلها بطريقة منهجية. وقد أفادت منظمة العمل الدولية أن مبلغ ١,٧ مليون دولار يُخصص لكل فترة سنتين لأنشطة التعاون الثلاثي. ويفتقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى ميزانية مخصصة لهذا الغرض، ولكنه أنشأ صناديق استثمارية مختلفة (مثل الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق الاستثماري للبرازيل) تُنفذ من خلالها مختلف مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وتعتمد اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الموارد الخارجة عن الميزانية وموارد أخرى. وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى الرغم من أن الأرقام المالية لم تتوفر بعد، واعتباراً من عام ٢٠١٥، عُمم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ١٦ في المائة من البرامج. ويتمثل أحد مؤشرات هذا التعاون في المساهمات التي تقدمها الدول النامية إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وباستثناء الموارد المحلية، فقد بلغت هذه المساهمات ٦٨٣ مليون دولار في عام ٢٠١٣، منها نسبة ٥٧ في المائة قُدمت في شكل موارد أساسية؛ وإضافة إلى ذلك، ساهمت البلدان النامية بحوالي ١,٣ بلايين دولار من الموارد المحلية غير الأساسية (انظر A/70/62-E/2015/4).

٤٨ - وتوضع معظم أنشطة بحوث الوكالات المتخصصة في شبكات للشراكة. وتعمل منظمة الصحة العالمية من خلال شبكة تضم أكثر من ٨٠٠ مؤسسة متعاونة لرصد المعلومات وتبادلها. ولدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدرات تحليلية متطورة تجلت في الدراسة التي أجراها المكتب عام ٢٠١٤ عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب في مجال الطاقات المتجددة^(٢٧). وهو يُعَيِّن المعارف من أجل بناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية والاقتصادات التي تعاني من الضعف، وذلك من خلال شبكة التكيف العالمية بالتعاون مع أربع شبكات إقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب آسيا، وأفريقيا. وطوّرت برامج الشراكة الطويلة الأجل، التي أنجزتها منظمة الأغذية والزراعة مع أكثر من ٥٠ بلداً، توجهاً واضحاً للشراكة بين بلدان الجنوب خلال السنوات الأخيرة، بالاعتماد على التوجيه الذي تقدمه المنظمة من خلال إطارها الاستراتيجي وخطتها المتوسطة الأجل.

٤٩ - ويعمل برنامج الأغذية العالمي حالياً على وضع استراتيجية للشراكة المؤسسية تضم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقدمت منظمة اليونيسكو الدعم إلى بلدان مجموعة بريكس لوضع استراتيجيات للتعاون من أجل تحسين فرص حصول مواطني هذه البلدان على تعليم عالي الجودة، بغية تجنب مخاطر الوقوع في فخ فئة البلدان المتوسطة الدخل. ويعمل مركز التجارة الدولية مع الاقتصادات الناشئة، مثل البرازيل والصين والهند وتركيا، لتعزيز تجارة القيمة المضافة والاستثمار ونقل التكنولوجيا بين هذه الأسواق والبلدان النامية الأخرى. ويسعى المركز إلى زيادة مساعدته للشركات في البلدان المنخفضة الدخل من أجل الاندماج في السلاسل القيمة التي تقودها الشركات التي تنتمي إلى الأسواق الناشئة.

٥٠ - وتتزايد مشاركة اللجان الإقليمية في مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب، إذ تدعم التكيف البيئي وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الظواهر المناخية الشديدة. فقد استضافت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٥ دورة مشتركة للفريق المعني بالأعاصير المدارية واللجنة المعنية بأعاصير التيفون، عززت من التعاون في مجال تبادل البيانات الساتلية للأرصاد الجوية ووضع النماذج المتقدمة للرصد الجوي. وبالتوازي مع ذلك، عززت اللجنة منابر التعاون الإقليمي لتمكين البلدان من الاستفادة من التكنولوجيات الابتكارية، ولا سيما التطبيقات الفضائية المستخدمة في الحد من مخاطر الكوارث بطريقة فعالة وفي تعزيز التنمية المستدامة.

United Nations Environment Programme, “South-South trade in renewable energy: a trade (٢٧) flow analysis of selected environmental goods” (2014)

- ٥١ - وسعياً لتعزيز الآلية الرسمية المشتركة بين الوكالات^(٢٨) المتعلقة بالتعاون والتنسيق في نطاق منظومة الأمم المتحدة، أنشأ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام ٢٠١٥. وطلب من الوكالات أن تعين جهات اتصال لتمثيلها في فرقة العمل^(٢٩).
- ٥٢ - وأدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن وسائل تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وذلك على الأخص في مجال تنمية القدرات وتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. وقد أنشئت آلية تيسير التكنولوجيا في عام ٢٠١٥ لتيسير بناء القدرات على نحو مستدام وتقديم المساعدة التقنية لتطوير التكنولوجيات ونقلها في البلدان النامية.

سادساً - المجتمع المدني والقطاع الخاص

- ٥٣ - يتزايد إشراك منظمات المجتمع المدني في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية، والقطاع الخاص وراء تزايد حركة التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، وهي الحركة التي تكتسي أهمية بالغة في إحراز تقدم في مجالات الحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل، وأهداف إنمائية أخرى. وتمثل مؤسسة براك (كانت تعرف سابقاً بلجنة بنغلاديش للنهوض بالريف) أحد الأمثلة على إشراك منظمات المجتمع المدني في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل دعم إحداث التغيير الاجتماعي الشامل. فهي تعمل في ١٢ بلداً نامياً، وتعمم استخدام القروض المتناهية الصغر، والتعليم، والخدمات الصحية، والقدرة على التكيف مع البيئة، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان^(٣٠). وتستعين مجموعة من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية العمومية في البرازيل بالتجربة المحلية في دعم إحداث التغيير الاجتماعي لصالح البلدان النامية الأخرى^(٣١). وبعد عقد أول دورة لمؤتمر القمة العالمي لأفارقة المهجر (جنوب أفريقيا، أيار/مايو ٢٠١٢)، ثمة مبادرات جارية لإنشاء هيئة للمتطوعين، وقاعدة للمهارات، ومعهد للتحويلات، وصندوق للاستثمار، وسوق إنمائية.

- ٥٤ - وأفضى التحدي المتمثل في اتقاء آثار تغير المناخ إلى إقامة تحالفات ومبادرات جديدة في أوساط منظمات المجتمع المدني، منها منظمات خيرية أسسها أشخاص جدد أثرياء ترمي

(٢٨) كان ذلك استجابة لما جاء في المقرر ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المتخذ عام ٢٠١٤، وفي قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩.

(٢٩) لمزيد من المعلومات عن فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والخاصة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، انظر التقريرين SSC/18/IM/1 و SSC/19/2.

إلى ما هو أبعد من العطاء التقليدي. ومن الأمثلة على ذلك التحالف من أجل تحقيق قفزة نوعية في مجال الطاقة الذي تأسس في عام ٢٠١٥ أثناء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو. والتحالف، الذي تدعمه مجموعة تضم أكثر من ٢٠ متبرعا لأعمال الخير يوجد على رأسهم بيل غيتس، سيقيم شراكات مع الحكومات من منطلق مبادرة السعي إلى الابتكار (Mission Innovation) لتحفيز الاستثمار في الأبحاث المتعلقة بالطاقة النظيفة. وأعلنت فرنسا والهند أيضا في الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر عن إقامة التحالف في مجال الطاقة الشمسية (Solar Alliance)، وهو إطار يرمي لتسخير موارد القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني في ١٢٠ بلدا في تطوير استخدام الطاقة الشمسية.

٥٥ - وبلغت التدفقات الاستثمارية من القطاع الخاص إلى البلدان النامية ما يزيد على ٧٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ٤ في المائة بالقياس إلى عام ٢٠١٣. ويمثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى بلدان الجنوب حاليا ما نسبته ٥٦ في المائة من التدفقات العالمية. كما أنه يشكل أكبر عنصر من تدفقات الأموال إلى بلدان الجنوب، ويعادل ضعف مقدار التحويلات المالية للمهاجرين، غير أنه يتركز في عدد قليل من البلدان. وفي عام ٢٠١٣، كان أكثر من ٤٥ في المائة منه من نصيب بلدان مجموعة البريكس الخمسة. وأصبحت الصين البلد المتلقي لأكثر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٤. وزادت التدفقات إلى أفريقيا في العقد الماضي من مبلغ إجمالي قدره ١٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٧ بليون دولار في عام ٢٠١٣^(٣٠)، غير أنهما تظلان متركزة في بضعة بلدان.

٥٦ - والشركات هي الجهات الرئيسية وراء التدفقات التجارية والاستثمارية على الصعيدين الإقليمي والأقليمي التي دفعت بالنمو الاقتصادي للبلدان النامية. وقامت الشركات أيضا بدور ريادي في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفيما بينها. ومن الأمثلة على ذلك استثمار الشركتين الصينيتين واوي وشاومي في البحث والتطوير ومنشآت التصنيع في الهند؛ ومجموعة شركات تاتا الهندية التي تعمل في ٢٠ بلدا أفريقيا وتخطط لزيادة أعمالها بنسبة ٣٠ في المائة سنويا في قطاعات متعددة؛ وشركة دانغوت النيجيرية للأسمت، وهي أكبر منتج للأسمت في أفريقيا، التي فتحت مصانع إنتاج جديدة في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والكاميرون في عام ٢٠١٥. ومن الأمثلة الأخرى مصرف أبسا بنك الذي يوجد مقره في جوهانسبرغ والذي أخذ يشتري الأعمال التجارية التابعة لشركته الأم، وهي شركة

(٣٠) World Investment Report 2014: Investing in the SDGs — An Action Plan (United Nations publication, Sales No. E.14.II.D.1).

باركليز، والذي له وجود في ١٢ بلدا منها أوغندا وغانا وكينيا؛ والبنكان اللذان ينافسانه في جنوب أفريقيا، وهما فورست راند الذي له حصة في مصرف ميرشانت بانك الغاني ومصرف نديبانك الذي له حصة في مصرف إيكو بنك، وله فروع في ٣٥ بلدا أفريقيا. ومن الأمثلة الموجودة في أمريكا اللاتينية شركة أميراير البرازيلية التي هي ثالث أكبر شركة في مجال المركبات الجوية ومزوّد كبير بالطائرات التجارية المتوسطة الحجم في القارات الخمس.

سابعاً - التحديات والفرص

٥٧ - لقد عاجلت البلدان النامية العديد من العقبات المؤسسية التي تعترض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتي أشارت إليها خطة عمل بوينس آيرس، لكن ما تزال مطروحة مسألة شديدة الأهمية وهي مسألة الاتساق والتوجيه الاستراتيجيين التي أبرزها التقرير الصادر عن وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١١ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما لا تزال مطروحة تحديات سياسية وأمنية هامة من بينها الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، وحالات التمرد المسلح، والحروب الأهلية. ففي عام ٢٠١٥، فرّت أعداد غير مسبوقة من البشر في بلدان الجنوب، بلغت ٦٠ مليون نسمة، من ديارها^(٣١) بسبب النزاعات المسلحة. وشبكة غسل الأموال التي تتجسد في الملاذات الضريبية والشركات الوهمية المسؤولة عن التحويلات غير المشروعة للأموال خارج البلدان النامية تشكل هي أيضا عقبة اقتصادية كبرى^(٨).

٥٨ - ولا يزال نقص التمويل يشكل عقبة كبرى لأسباب ليس أقلها أنه يحول دون إقامة البنى التحتية الأساسية اللازمة للنقل والاتصالات، وما إلى ذلك من احتياجات ملحة أخرى. وفي بادرة إيجابية، أعلنت الصين في عام ٢٠١٥ أنها ستوفر ما قدره ٣,١ بلايين دولار لإنشاء الصندوق الصيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المناخ، لدعم البلدان النامية في مواجهة التحديات المرتبطة بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، قالت إنها ستقدم مبلغ بليون دولار لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وتعهدت الصين أيضا بزيادة استثماراتها في أقل البلدان نموا لتبلغ ١٢ بليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠. كما يُتيح مصرف التنمية الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، اللذان يبلغ رأس المال المأذون به لكل منهما ما قدره ١٠٠ بليون دولار، فرصا جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، غير أنه لا يرجح أن يلبيا إجمالي الطلب.

(٣١) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, *Global Trends report 2015* (سيصدر لاحقا).

٥٩ - وتعهدت كذلك كيانات من الجنوب مثل مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، بدعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٠ - ولا يزال الافتقار إلى المعلومات الكفيلة بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل إحدى العقبات الكبرى، حيث يتركز الكثير من البيانات في عدد قليل من المواقع الشبكية، وهي تلك الخاصة بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، ومصارف التنمية للبلدان الأفريقية والآسيوية والأمريكية. غير أن معظم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بدأت تتيح معلومات عن عملها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد أصبحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعدد من البلدان المتقدمة النمو، مصادر لمعلومات تحليلية ومعلومات عن المشاريع في ما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٦١ - وقد زادت في السنوات الأخيرة المعلومات المتوفرة عن مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في أشكال التفاعل فيما بين بلدان الجنوب لكنها غير كافية بوجه عام. فاهتمام وسائل الإعلام الجماهيري مرّكز أساسا على الشركات والاتجاهات السائدة في الأسواق الناشئة، لا على التنمية. ولا توجد في متناول المحللين في البلدان النامية نظمٌ ملائمة لاستخدام المعلومات المتاحة عن الأسواق استخداما فعالا. وكان إنشاء شبكة مجامع الفكر الجنوبية في عام ٢٠١٤ خطوة هامة لتصحيح الوضع. وفي عام ٢٠١٥، أنشأت منظمات من جنوب أفريقيا الفرع الوطني الأول للشبكة Network؛ وإذا ما تكرر ذلك على نطاق واسع في البلدان النامية الأخرى، فمن الممكن أن تندمج الشبكة في شبكات الخبراء القائمة ويُرسى بذلك الأساس لإقامة شبكة تفاعلية عالمية الترابط تدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٢ - والعقبات الرئيسية التي تعترض أعمال منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إعمالا فعالا هي عدم كفاية الموارد البشرية والمالية المكرسة لذلك، إضافة إلى القدرة المحدودة على الاستفادة من الوجود العالمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن طريق التخطيط الفعال للحلول الإنمائية التي أثبتت نجاعتها ونشرها وتطبيقها. ويجب لأي حل ممكن أن ينظر في الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدمج البيانات الضخمة وتحديد أنماطها بهدف وضع الاستراتيجية والسياسة العامة في إطار مصدر محوري تفاعلي وترك التنفيذ اللامركزي يلي الاحتياجات المحلية.

ثامنا - التوصيات

٦٣ - لقد تحقّق تقدم هام واسع النطاق في مجال الأهداف المتعلقة ببناء المؤسسات والقدرات والمحددة في خطة عمل بونينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة، ووثيقة نيروبي الختامية. وبما أن النتائج الواردة في هذا التقرير تؤكد مرة أخرى أن التحالفات فيما بين بلدان الجنوب والتحالفات الثلاثية تشكل في الوقت الراهن عنصرا مكمّلا مهما من الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، فإنه ينبغي للأعضاء في منظومة الأمم المتحدة، كل في حدود اختصاصه وولايته، أن يعجلوا بدعم الجوانب المحددة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تنطوي على أكبر الإمكانيات للإسهام في تحقيق مختلف الغايات المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة. وتقتضي التدابير الساعية لتسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق هذه الغاية جملة أمور منها ما يلي:

(أ) اتخاذ الشراكات المقامة فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية إجراءات استراتيجية لمواجهة التحديات عبر الوطنية المرتبطة بتغير المناخ والطاقة والصحة والعجز الغذائي بطرق منها الاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لسد الثغرات المعرفية والتوعوية على نطاق واسع بالسياسات والتكنولوجيات الاستدراكية التي ينبغي تبادلها على نطاق واسع في جميع بلدان الجنوب بواسطة آلية تيسير التكنولوجيا؛

(ب) التنفيذ الفعال للعدد المتزايد من الأطر دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية التي تجمع فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما تلك التي تركز على المبادرات الاستراتيجية كتوفير البنى التحتية لوسائل النقل والاتصالات والطاقة، وتنسيق السياسات لتعزيز الإنتاجية الزراعية وحركة التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، بالإضافة إلى تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، بما في ذلك تسريع إرساء التصنيع في أفريقيا؛

(ج) إنشاء مؤسسات أو تعزيزها من أجل تحسين فرص الحصول على السلع والخدمات الأساسية في بلدان الجنوب في العالم عن طريق تحالفات قوية، سواء فيما بين بلدان الجنوب أو على الصعيد الثلاثي، ومثال على ذلك الافتتاح الحديث للعهد لمصرف التنمية الجديد، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وكيانات مماثلة من شأنها أن تكمل الترتيبات المؤسسية القائمة للمساعدة على تحقيق مختلف الغايات المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة؛

(د) تحديد التحديات التي تتعلق على الخصوص بالعالم النامي واتخاذ إجراءات علاجية جماعية لمعالجتها بواسطة تحالفات فيما بين بلدان الجنوب، ومثال على ذلك الجهود التي تبذلها بلدان مجموعة الـ 77 لتواجه على نحو متضافر الأمراض المهملة أو الأمراض المعدية، ولتحسين فرص الحصول على تعليم عالي الجودة؛

(هـ) تعزيز التعلم عن طريق الأقران فيما بين بلدان الجنوب عن طريق التخطيط والتبادل الفعالين للحلول الإنمائية لبلدان الجنوب، مثل السياسات التي أثبتت نجاعتها في الحد من الفقر والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية؛

(و) إجراء تقييم دوري للأثر الإنمائي المترتب عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولتحديد توجهه المقبل، ونشره عند بلوغ مراحل أساسية مثل حلول الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس في عام ٢٠١٨.